محققو جرائم الحرب الدوليون يتحرون استخدام غاز الكلور

روسيا: سوريا «يقظة الضمير» في الاتفاقية الدولية الأسلحة الكيماوية

مدنيون ومتطوعون في الدفاع المدني يتفقدون أبنية مدمرة جراء قصف جوي في إدلب

رجل سوري يجلس على أنقاض منزله المدمر في بلدة عربين بالغوطة الشرقية

عواصم – «وكالات»: وصف المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، الإثنين، سوريا بأنها عضو «يقظ الضمير» في للأسلحة الكيماوية.

وقال فاسيلي نيبينزيا، إن سوريا تقدم تقارير بشكل مستمر عن الأسلحة الكيماوية للهيئات الدولية.

وأكد نيبينزيا التخلص من الترسانة العسكرية الكيماوية السورية منذ فترة طويلة، مشيراً إلى أن هناك من يريد «تحريك هذا الموضوع»، حسب ما أفادت وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء.

وشدد نيبينزيا على أن روسيا لن تؤيد مشروع القرار حول الهجمات الكيماوية في سوريا، الذي يفتقر للأدلة، وتقترح إدخال تعديلات عليه.

يذكر أن الاتفاقية الدولية للأسلحة الكيماوية دخلت حيز التنفيذ في 1997.

وصادقت جميع دول العالم تقريباً عليها، وتهدف إلى حظر الأسلحة الكيماوية وتدميرها.

وعملت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التابعة للاتفاقية الدولية للأسلحة الكيماوية مع الأمم المتحدة في 2013 للقضاء على الأسلحة الكيمائية السورية.

وانضمت سوريا لاحقا إلى الاتفاقية.

ولفت نيبينزيا إلى أنه يجب التحقيق فوراً في المعلومات حول إيجاد أسلحة كيماوية لدى الإرهابيين من قبل منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، مبينا أن التحقيق يُقابل بالمماطلة.

وصرح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، للصحافيين في البنتاغون يوم الجمعة الماضي، بأن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من احتمال استخدام غاز السارين السام في سوريا، وتبحث عن أدلة على استخدامه.

وأكد القائم بالأعمال بالنيابة لوفد سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير المفوض، منذر منذر، رفض سوريا وإدانتها أي استخدام للأسلحة الكيماوية، أو أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل باعتباره جريمة ضد الإنسانية، مبينا أنه أمر مرفوض وغير أخلاقي ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان، بحسب وكالة الأنباء السورية الرسمية، سانا.

وأضاف: «سوريا لم ولن تستخدم هذه المواد، لأنها لا تملكها أصلاً».

ودعت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي سوريا إلى وقف استخدام الأسلحة الكيماوية فورا، وتدمير المخزونات الموجودة.

وحذر نظيرها الفرنسي فرانسوا ديلاتر، من أن الأسلحة يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس الثلاثاء أنها طالبت تركيا بمساعدتها في استعادة حطام طائرة روسية أسقطها مسلحون فوق محافظة إدلب السورية المتاخمة لتركيا في وقت سابق من الأسبوع الجاري.

ووفقاً لموقع «روسيا اليوم» فقد «طلبت وزارة الدفاع الروسية من تركيا، مساعدتها لكي تستعيد من المسلحين، بقايا القاذفة سو-25 التي أسقطت السبت الماضي في محافظة إدلب السورية».

- موسكو تطلب مساعدة أنقرة في استعادة طائرة أسقطها مسلحون
- الجيش التركي: مقتل جندي وإصابة 5 بهجوم في إدلب
- المعارضة السورية: قتلى وجرحى من قوات النظام باللاذقية
- الأمم المتحدة تطالب بوقف «الأعمال العدائية» في سوريا
- مقتل 44 مدنياً معظمهم من الأطفال والنساء، في قصف على الغوطة الشرقية

وشددت الوزارة على أهمية الحصول على «بقايا المحرك من أجل تحديد نوعية الصاروخ المحمول المضاد للطائرات الذي استخدمه المسلحون في ضرب الطائرة».

وتقول السلطات الروسية «إنه من المرجح أن يكون تم استهداف الطائرة بصاروخ حراري تم إطلاقه من منصة إطلاق محمولة، ويبدو أن الطائرة كانت قريبة من الأرض وبالتالي تمكن المسلحون من إصابتها بنظام دفاعي محمول على الكتف».

من جانب آخر ذكر خبراء جرائم الحرب في الأمم المتحدة أمس الثلاثاء، إنهم يحققون في عدة تقارير بشأن استخدام قنابل تحوي غاز الكلور المحظور ضد المدنيين في بلدتي سراقب في إدلب ودوما في الغوطة الشرقية بسوريا.

وقال رئيس لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا بول بينيرو، في بيان صدر بجنيف، إن الحصار المفروض على منطقة الغوطة الشرقية التي تسيطر عليها المعارضة في دمشق «ينطوي على جرائم دولية تتمثل في القصف دون تمييز والتجويع المتعمد للسكان المدنيين».

وأضاف أن التقارير التي أشارت لضربات جوية أصابت ما لا يقل عن ثلاثة مستشفيات في الثماني والأربعين ساعة الماضية «تجعل ما تعرف بمناطق عدم التصعيد مثار سخرية».

من ناحيتها قالت القوات المسلحة التركية في بيان أمس الثلاثاء، إن جندياً قتل وأصيب 5 في هجوم بالصواريخ وقذائف المورتر نفذه مسلحون الإثنين خلال إقامة القوات التركية لموقع مراقبة في محافظة إدلب السورية.

وذكر البيان أن القوات التركية ردت على الهجوم دون أن يحدد هوية المسلحين الذين نفذوه، وقال البيان إن فرداً مدنياً في الوحدة التركية أصيب.

من ناحية أخرى أعلنت حركة «أحرار الشام» المعارضة في سوريا مقتل عدد من ضباط النظام اليوم الثلاثاء في قصف استهدف مقراً لهم بمحافظة اللاذقية غرب البلاد.

وقال قيادي في حركة أحرار الشام إن «سرية المدفعية في الحركة قصفت عند الساعة 9 والنصف من صباح اليوم بالتوقيت المحلي اجتماعاً يضم عدداً من ضباط وعناصر المخابرات الجوية التي يقودها العميد سهيل الحسن المعروف بالنمر في قرية كنسبا بجبل الأكراد شمال غرب اللاذقية وإصابته بشكل مباشر، ما أدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى».

وأضاف القيادي أن «أكثر من 9سيارات أسعاف إضافة إلى سيارات تابعة للمجموعة قامت بنقل المصابين والقتلى إلى المستشفى العسكري في اللاذقية».

وقال إنه «بعد مقتل وجرح عناصر النمر رد عناصره والمجموعات الموالية له بقصف بالدبابات والمدفعية الثقيلة بعشرات القذائف على مواقع فصائل المعارضة في محاور جبل الأكراد من مراصدها في قلعة شلف وبرج البيضاء وبداما والناجية وقرية الزعيبنة».

من جانب آخر دعا ممثلو الأمم المتحدة في سوريا، أمس الثلاثاء، لوقف فوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء سوريا لمدة شهر على الأقل للسماح بإيصال المساعدات وإجلاء المرضى والمصابين.

ووصف بيان من المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وممثلي منظمات الأمم المتحدة العاملة في سوريا الوضع في البلاد بأنه «عصيب».

وجاء في البيان «يحذر فريق الأمم المتحدة في سوريا من العواقب الوخيمة المترتبة على تفاقم الأزمة الإنسانية في عدة أنحاء من البلاد».

من ناحية أخرى أعلن الدفاع المدني السوري مقتل 44 مدنياً وإصابة أكثر من 150 آخرين في قصف جوي وصاروخي على بلدات غوطة دمشق الشرقية أمس الثلاثاء.

وقال مصدر في الدفاع المدني في غوطة دمشق الشرقية «إن أغلب الضحايا نساء وأطفال»، مشيراً إلى أن أعنف القصف شهدته مدينة دوما حيث سقط 7 قتلى ومثلهم في بلدة عربين.

وحسب المصدر، سقط في بلدة كفر بطنا 5 قتلى ومثلهم في مسرابا و10 قتلى في حمورية وزملكا، بينما توزع الباقي على بلدات حزة وسقبا وجوبر وحرستا ومديرا.

وقال قائد عسكري في غرفة عمليات «فشلت القوات الحكومية في هجوم شنته فجر اليوم على محاور إدارة المركبات وبلدة عربين تم شنت أكثر من 37 غارة جوية على الغوطة، وتعرضت مدينة حرستا وبلدة عربين لقصف بـ 15 صاروخ أرض – أرض ولا تزال عمليات القصف مستمرة».

ومن جانبها، أعلنت دمشق مقتل 3 أشخاص وإصابة ثمانية آخرين جراء سقوط قذيفة هاون على بلدة جرمانا جنوب العاصمة.

تونس متمسكة بكشف حقيقة اغتيال بلعيد في الذكرى الخامسة لوفاته

امرأة تضع وردة في مكان اغتيال بلعيد في تونس

تونس – «وكالات»: أعلن ائتلاف من أحزاب يسارية في تونس أمس الثلاثاء، التمسك بكشف الحقيقة في اغتيال السياسي شكري بلعيد، بمناسبة الذكرى الخامسة للحادثة.

ويحيي حزب الوطنيين الديمقراطيين إلى جانب أحزاب يسارية وقومية أخرى مكونة لائتلاف الجبهة الشعبية الذكرى الخامسة لمقتل السياسي والمحامي شكري بلعيد بالرصاص في مثل هذا اليوم من عام 2013 أمام مقر سكنه.

وكانت جلسات المحاكمة المرتبطة بقضية الاغتيال قد بدأت منذ يونيو (حزيران) عام 2015، لكنها لم تتوصل حتى اليوم إلى كشف الجناة رسميا أو إصدار أحكام قضائية.

وقال رئيس كتلة الجبهة الشعبية المعارضة في البرلمان أحمد الصديق لوكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ): «تطورات القضية تؤكد لنا في كل مناسبة أن هناك تواطؤا من أكثر من جهة في إخفاء الحقيقة، هناك جهد في إضاعة الطريق المؤدي إلى الحقيقة بدل الكشف عن الحقيقة».

وأضاف الصديق: «هناك الكثير من جلسات الاستماع والاستنطاق لم تحدث، بل هناك امتناع من جانب النيابة العامة في تفعيل ذلك على الرغم من الطلبات التي تقدم بها وزير العدل باعتباره رئيسا للنيابة العامة».

وتضم قضية الاغتيال أكثر من 20 متهماً من بينهم أعضاء في تنظيم أنصار الشريعة المحظور والمتهم بالتورط في أغلب العمليات الإرهابية في تونس منذ 2011.

وتتهم الجبهة الشعبية التحالف الحكومي الذي تولى السلطة بعد 2011 وتقوده حركة النهضة الإسلامية بـ«المسؤولية السياسية» وراء اغتيال بلعيد، وتنفي الحركة أي ضلوع لها في الحادثة.

وقال الصديق: «اغتيال بلعيد جريمة سياسية بامتياز، الائتلاف الحاكم (وقت وقوع الجريمة) وأساسا حركة النهضة الإسلامية والتواطؤ المفضوح لبعض الجهات القضائية التي ارتبطت في وقت ما بالسلطة السياسية الحاكمة تعمل جميعها على إضاعة الحقيقة».

وتابع النائب في البرلمان: «نحن سلكنا طريقاً إجرائيا وقانونيا لكن له حدود، والثمن الذي سندفعه يتعلق بالوقت، لكن التمسك بهذا الطريق هو الذي سيسمح إما بالكشف عن الحقيقة أو اثبات أن القضاء يمتنع عن اثبات الحقيقة».

وأوضح الصديق لـ (د. ب. أ) «إذا ثبتت الحالة الثانية سنلجأ إلى الجنائية الدولية بحسب معاهدة روما التي تعد تونس من بين الدول الموقعة عليها».

أحدث اغتيال بلعيد، وهي حادثة لم تعرفها تونس منذ اغتيال النقابي فرحات حشاد في حقبة الاستعمار عام 1952، زلزالاً سياسياً في البلاد وكاد يودي بالانتقال السياسي إلى حافة الانهيار والحرب الأهلية.

وتعمقت الأزمة أكثر مع اغتيال النائب محمد البراهمي، وهو أيضا من الطيف اليساري والقومي في 25 يوليو من نفس العام، ويشهد المسار القضائي لهذه الحادثة تعثرا أيضا.

الحكومة الفلسطينية تشكل لجنة لبدء خطوات فك الارتباط مع إسرائيل

مواجهات بين شبان فلسطينيين والجيش الإسرائيلي عقب اغتيال جرار

الحكومة الفلسطينية برئاسة رامي الحمدالله

رام الله – الأراضي المحتلة – «وكالات»: شكلت حكومة الوفاق الفلسطينية أمس الثلاثاء لجنة وزارية ستدرس بدء خطوات فك الارتباط مع إسرائيل بموجب قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الأخيرة.

وقالت الحكومة، في بيان عقب اجتماعها الأسبوعي في رام الله، إن «اللجنة ستضم الوزارات المختصة للبدء بخطوات فك الارتباط مع إسرائيل على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية».

وأكدت أن فك الارتباط مع إسرائيل سيشمل «التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي (الموقع عام 1994) بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والتحرر من تبعات الربط القسري مع الاقتصاد الإسرائيلي، ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والصديقة ودول الاتحاد الأوروبي».

وذكرت الحكومة أن اللجنة مهمتها «إعداد الدراسات والمشاريع والمقترحات للشروع بخطوات فك الارتباط، بما في ذلك تشكيل لجنة لدراسة الانتقال من استخدام عملة الشيقل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية إلى أي عملة أخرى ودراسة إمكانية إصدار عملة وطنية».

وقرر المجلس المركزي، وهو ثاني أهم مؤسسة في منظمة التحرير الفلسطينية، الشهر الماضي بدء خطوات فك الارتباط مع إسرائيل رداً على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ويعتمد الفلسطينيون في أغلب تداولاتهم على عملة الشيقل الإسرائيلي كما أنهم يستوردون من إسرائيل بقيمة 5 مليارات سنويا مقابل صادرات لها لا تتجاوز 750 مليونا سنويا.

من ناحية أخرى اندلعت مواجهات في بلدة اليامون شمال غرب جنين بعد إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلي اغتيال المطارد أحمد جرار خلال اقتحام البلدة فجر أمس الثلاثاء.

وقال مسؤول الهلال الأحمر في جنين، محمود السعدي «إن 7 إصابات بالغاز المسيل للدموع وقعت في مواجهات اليامون».

وأضاف السعدي أن «قوات الاحتلال رفضت تسليم جثمان الشهيد وحملته في آليات عسكرية ونقلته إلى جهة غير معلومة».

وقالت مصادر عبرية «إن قوات معززة من جنود الاحتلال قد طوقت منزلا كان الشهيد يتحصن فيه».

وقال بيان لجيش الاحتلال «إن جرار خرج عند محاصرته بقوات هائلة من الجنود في بلدة اليامون، لملاقاة قوات الاحتلال والاشتباك معهم بواسطة بندقية وقنابل يدوية».

واتهمت قوات الاحتلال المطارد أحمد جرار بقتل الحاخام رازيئيل شيباح قبل شهر قرب نابلس.

من جهة أخرى حذر الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» من أن التقديرات الأممية تشير إلى أن قطاع غزة سيصبح غير قابل للحياة بحلول العام 2020، واصفاً الحالة الإنسانية والاقتصادية بالقطاع بأنها «غاية بالسوء».

وجاء ذلك في إفادة قدمها خلال اجتماع عقدته الاثنين، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وقال غوتيريش إن «الحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة ما زالت في غاية السوء، خاصة وأن تقديراتنا تشير إلى أن غزة ستصبح غير قابلة للحياة بحلول عام 2020 ما لم تتخذ إجراءات ملموسة لتحسين الخدمات والهياكل الأساسية بالقطاع».

وأضاف «ما تزال غزة تعاني من إغلاقات المعابر ومن حالة طوارئ إنسانية متواصلة، حيث يعيش 2 مليون فلسطيني كل يوم وسط انهيار البنية التحتية، وأزمة كهرباء، ونقص في الخدمات الأساسية، واقتصاد مشلول. كل هذا يحدث وسط كارثة بيئية تتكشف يوماً بعد يوم».

وشدد على أنه لا يوجد بديل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوى حل الدولتين، مؤكداً أنه السبيل الوحيد لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وضمان التوصل إلى حل مستدام للنزاع.

وحث المجتمع الدولي على إجراء عملية تفاوضية تفضي إلى حل للصراع يستند إلى مبدأ الدولتين، ويتصدى لجميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي، والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية.

ووصف غوتيريش بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، بأنه «غير قانوني بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي»، مؤكداً أنه يشكل عقبة رئيسة أمام السلام.

وأعرب عن «القلق العميق إزاء العجز في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، الأمر الذي سيضعف بشكل خطير قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها والحفاظ على الخدمات الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين».

وجمدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الشهر الماضي، 65 مليون دولار، من أصل 125 مليون دولار تقدمها سنويا لوكالة «الأونروا»، بدعوى «رغبة واشنطن في إعادة النظر في هذه المساعدات».

وتقدم «الأونروا» خدماتها لنحو 5.9 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، والأردن ولبنان وسوريا.

وحتى نهاية 2014، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 5.9 ملايين لاجئ، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، بينهم حوالي 5.3 ملايين لاجئ مسجلون لدى الوكالة الأممية.